العرب
الإثنين 2020/04/20
السنة 42 العدد 11683

العبث السياسي يعمق أزمة الوباء

حقول الألغام بين تركيا وصندوق النقد الدولي

جلدم اتاباي شانلي
كاتبة في موقع أحوال تركية

يمر الاقتصاد التركي بأوقات صعبة، مثل بقية الاقتصادات الأخرى. لكن في حالة تركيا، فإن درجة الصعوبة فريدة من نوعها.

فالسياسات النقدية والمالية لحزب العدالة والتنمية خلال السنوات الماضية والآثار الدائمة لأزمة العملة عام 2018، تضع الحكومة في مأزق حين تسعى للتعامل مع أزمة وباء كورونا.

ويبدو أن حزمة المساعدات الأولية (15 مليار دولار) التي قدمتها الحكومة لمجابهة الوباء قد عفا عليها الزمن، بعد أن تأخرت الحكومة في استيعاب الأزمة. وبالتالي، لا يوجد دعم مالي فعلي في البرنامج للمجموعات الأكثر تأثرا بالوباء.

كما هو الحال في جميع الاقتصادات النامية، فإن أزمة فايروس كورونا تضرب الشركات الصغيرة والمتوسطة في تركيا بشدة، وبالتالي تتطلب من الحكومة تركيز اهتمامها وأموالها على هذه الشركات وعلى ذوي الأجور المنخفضة.

لسوء الحظ، لا تملك تركيا الموارد المالية لإبقاء مثل هذه المساحة الواسعة من الاقتصاد واقفة على قدميها.

عندما يتم تضمين ديون القطاع الخاص التي خلفتها أزمة العملة عام 2018، تصبح المعركة ضد أزمة فايروس كورونا أكثر تعقيدًا ومحفوفة بالمخاطر.

معدل التضخم في تركيا البالغ 12 في المئة أعلى 3 مرات من المتوسط في الاقتصادات النامية. وفي الوقت نفسه استنفدت زيادة الإنفاق في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية لعام 2018 وفي أعقابها، عندما وقعت أزمة العملة، عشرات المليارات من احتياطيات البنك المركزي. وتضاعف عجز الميزانية ليصل إلى 4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

في غضون ذلك، توقفت العملة الأجنبية عن التدفق واستنفد البنك المركزي خلال الأشهر العشرة الماضية احتياطياته لمساعدة الحكومة على تحفيز النمو الاقتصادي مع احتواء التضخم.

القيود المفروضة على مقايضات النقد الأجنبي، التي تم تشديدها مرة أخرى الأسبوع الماضي، تجعل من المستحيل تقريبا على تركيا الحصول على العملة الصعبة. لم يعزز التسهيل النقدي من قبل البنك المركزي الأميركي الليرة التركية، مما يثبت أن المعروض من العملات الأجنبية ليس كافيا لتلبية الطلب.

كما يبدو أن جهود الحكومة في تأمين صفقات المقايضة مع الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي باءت بالفشل. يدفع حزب العدالة والتنمية الثمن الآن من الدرس الصعب عندما داس على استقلالية البنك المركزي ولم يترك تركيا فقط عاجزة عن السيطرة على التضخم، وإنما تركها أيضًا خارج الاتفاقيات الدولية.

إن الطرق المسدودة المتعلقة بالسياسة الاقتصادية التي تواجهها الحكومة الآن هي بالطبع نتيجة للقرارات التي اتخذتها في السنوات القليلة الماضية. وقد تركت هذه القرارات الآن أيدي تركيا مقيدة وهي تحاول التعامل مع تأثير الفايروس.

إن اعتماد تركيا على موارد العملات الأجنبية لتحفيز النمو الاقتصادي ليس قضية هيكلية.

بعد الاتفاق الاحتياطي الأخير مع صندوق النقد الدولي، الذي انتهى في عام 2008، تمكنت القيادة السياسية في تركيا من اجتذاب رأس المال الأجنبي بسبب معدلات الفائدة الصفرية حول العالم والسيولة الشديدة في السوق.

يمكن للمرء أن يجادل حول جودة النمو الاقتصادي في تركيا، أو كيف تم تخصيص هذه الموارد الرخيصة لتحقيقها. لكن ثقة الحكومة المتزايدة بالذات التي فاضت في فترة ما بعد عام 2008 أصبحت عاملاً محددًا في كيفية تعاملها مع أزمة العملة عام 2018 عندما عُرضت عليها مساعدة صندوق النقد الدولي، على عكس الأرجنتين، دون حتى الجلوس إلى طاولة الحوار مع مسؤولي الصندوق لمناقشتها.

> **الحكومة التركية لا تملك الموارد المالية لإبقاء أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا من انتشار الوباء واقفة على قدميها**

تمامًا كما كانت تكلفة التقديم إلى برنامج صندوق النقد الدولي تعني أن يتخلى حزب العدالة والتنمية عن سيطرته المطلقة على الاقتصاد، فإن تكلفة عدم اختيار صندوق النقد الدولي في عام 2018 كانت مرة أخرى سبباً في خلق اختلالات في الاقتصاد الكلي.

على الرغم من القصص الأسطورية للنجاحات الاقتصادية التي حققتها الحكومة في الماضي، والتي غالبًا ما يذكرها الاقتصاديون الأجانب كأساس للأمل في المستقبل، فقد وصلت تركيا إلى نقطة لا تستطيع فيها معالجة التداعيات الاقتصادية للفايروس التاجي (كورونا).

بالنظر إلى مثال برنامج الأرجنتين لعام 2018، كان من الممكن أن تكون صفقة صندوق النقد الدولي بمثابة حبة مريرة تبتلعها الحكومة. ومع ذلك، فإن السبب الحقيقي وراء امتناع حزب العدالة والتنمية، الذي كان في السلطة لمدة 18 عامًا تقريبًا، هو الشفافية والقيادة المشتركة التي كانت ستأتي مع الصفقة.

اليوم كذلك هذا هو السبب الذي جعل حزب العدالة والتنمية يدير ظهره لصندوق النقد الدولي، حتى عندما يواجه المشاكل الاقتصادية الهائلة الحالية الناتجة عن هذه الكارثة الطبيعية.

لكن صندوق النقد الدولي يتغير بسرعة ولم يعد صندوق النقد الدولي الذي نعرفه.

بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، حيث صوتت الأغلبية في مختلف البلدان على الحكومات الراديكالية المتزايدة في السلطة، بدأ صندوق النقد الدولي في أخذ مؤشرات مثل توزيع الدخل بعين الاعتبار. لكن الصدمات العالمية التي يسببها الوباء الآن يمكن أن تحول الصندوق إلى مؤسسة مختلفة تمامًا.

بدأ صندوق النقد الدولي الآن في توفير الفرص للدول الأعضاء الأكثر جاذبية بكثير من اتفاقيات الائتمان الملزمة الاحتياطية التي لا تحبها حكومات مثل تركيا بشدة.

في هذه الأوقات غير العادية، عندما يتأذى كل شخص تقريبًا في تركيا من الناحية المالية، يجب أن يجد حزب العدالة والتنمية مخرجًا من الزاوية التي وضع فيها البلد، على الرغم من أنه قد يتعارض مع مخططه الخاص للبقاء السياسي. يبدو أن صندوق النقد الدولي هو الخيار الوحيد المتبقي.

ربما يكون التحالف الأكثر جاذبية الذي أنشأه صندوق النقد الدولي خلال أزمة الفايروس، والذي يستخدم مبلغ تريليون دولار خصصه لمنع الوباء من تحطيم الاقتصاد العالمي، هو اتفاقه مع منظمة الصحة العالمية.

وضع صندوق النقد الدولي الإنفاق على الرعاية الصحية على رأس قائمته، وهو يعطي الأولوية لمساعدة الأطباء والممرضات والمستشفيات والأشخاص الأكثر ضعفاً وشراء المعدات الطبية. وفي الوقت نفسه يخلق خيارات تمويل واسعة للحد من البطالة والإفلاس وتأمين الانتعاش الاقتصادي على المدى الطويل.

ويعمل الصندوق أيضًا مع البنك الدولي لمحو ديون البلدان الأكثر فقراً ويعتزم استخدام خطوط الائتمان الحالية لتوسيع مجموعة السيولة الطارئة إلى 100 مليار دولار من 50 مليار دولار لمساعدة الأسواق الناشئة.

بالطبع، صندوق النقد الدولي ليس ملاكاً دون أجنحة. ولكن يجب أن يخضع الصندوق الآن لعملية تحول جديدة لحماية النظام العالمي. سيكون العامل الرئيسي هنا هو ما إذا كانت حكومات أكبر الاقتصادات في العالم مثل الولايات المتحدة وأوروبا واليابان تساهم بأموال لصندوق النقد الدولي، لإضافتها إلى مبلغ التريليون دولار الذي تم الإعلان عنه، بالفعل أم لا.

وبالعودة إلى تركيا، فإن مجموعة كبيرة من مدفوعات القروض بالعملات الأجنبية ستأتي قريبًا. ستتبع ذلك أيام صعبة. لن تنقذ مبادلات العملة ولا استثمارات صندوق الثروة السيادية أو الصادرات أو السياحة حزب العدالة والتنمية من الطريق المسدود الذي وصل إليه. جفت احتياطيات البنك المركزي النقدية لمدّة طويلة.

حتى تتمكن الحكومة من التغلب على هذه الأيام الصعبة، سيتعين على الرئيس رجب طيب أردوغان مواجهة الواقع، وتحديد موارد صندوق النقد الدولي الأكثر ملاءمة لتركيا للتقدم بطلب، وتقديم تنازلات من أجل إنقاذ سفينته.

شلل الاقتصاد يدفع دمشق إلى تخفيف الإغلاق

تراجعت الحكومة السورية عن معظم القيود المفروضة لمنع انتشار فايروس كورونا، في وقت يقول فيه محللون إن دمشق لا يمكنها إيقاف ما تبقى من شرايين الحياة الاقتصادية في ظل عدم امتلاكها أي احتياطيات مالية وعزلتها الخانقة عن العالم الخارجي.

دمشق - سارعت الحكومة السورية إلى تخفيف إجراءات الحظر للسماح باستئناف عدد من الأنشطة التجارية والاقتصادية المشلولة أصلا جراء سنوات الحروب وتعطل معظم القطاعات الاقتصادية.

ونقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) أن الفريق الحكومي المعني بإجراءات التصدي لفايروس كورونا المستجد قرر تعديل أوقات حظر التجوال المفروضة في جميع المحافظات، من بداية شهر رمضان، لتصبح من الساعة السابعة والنصف مساء، بدلا من السادسة مساء، حتى الساعة السادسة صباحا.

ويعني ذلك حرية الحركة وفتح المتاجر والمحلات وجميع الأنشطة التجارية طوال النهار، وهو ما رحبت به الأوساط التي تعاني متاعب اقتصادية قاسية قبل انتشار فايروس كورونا.

وقررت الحكومة أيضا افتتاح دوائر الجباية المالية والمصالح العقارية في المحافظات، مع استمرار عمل المصارف الحكومية والخاصة وشركات الصرافة المرخص لها.

وأعلنت عن استمرار غلق المنشآت السياحية العامة حتى إشعار آخر، وهي المتوقفة أصلا منذ سنوات بسبب انقطاع اتصال البلاد بالعالم الخارجي.

ويرى محللون أن الحكومة لا يمكنها إيقاف آخر شرايين الحياة الاقتصادية في ظل عدم امتلاكها أي احتياطيات مالية وعزلتها الخانقة عن العالم الخارجي. وأكدوا أن القيود الشكلية المتبقية غير فعّالة ولا يجري فرضها بسبب شلل الاقتصاد أصلا.

وقررت الحكومة الاستمرار في إيقاف وسائط النقل الداخلي وجميع وسائل النقل الجماعي إلى حين الانتهاء من الجائحة.

> **الحكومة السورية لا تستطيع إيقاف ما تبقى من الحياة الاقتصادية في ظل نقص احتياطياتها المالية وعزلتها الخانقة عن العالم**

وطلبت الحكومة من وزارة التربية تحديد موعد لإجراء امتحانات شهادتي التعليم الأساسي والثانوية بكل فروعها عندما تصبح الظروف مناسبة ووفق إجراءات السلامة التامة.

وأشارت الحكومة إلى أن تلك القرارات الخاصة بمعاودة عمل النشاطات التجارية والخدمية والحرفية يتم تطبيقها بدءا من يوم الأحد 19 أبريل.

كما وافق الفريق الحكومي على إعادة افتتاح المهن التجارية والخدمية كافة وفق برنامج يوزع أيام الأسبوع بين هذه المهن بمعدل يوم أو يومين حسب كل مهنة.

وتم تحديد فترة عمل المهن من الثامنة صباحا حتى الثالثة بعد الظهر، بما فيها مهنة الحلاقة الرجالية والنسائية، التي يتم افتتاحها من الأحد إلى الخميس من كل أسبوع وفق شروط وضوابط خاصة.

ولاقت هذه الإجراءات ترحيبا لافتا من قبل أصحاب المحال التجارية، الذين تضررت أعمالهم بسبب الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة السورية.

وعبر الكثير من أصحاب المحلات التجارية عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك عن ترحيبهم بهذا القرار الحكومي الهادف إلى تخفيف الإجراءات والسماح لهم بالعمل ولو ليوم واحد في الأسبوع.

ودعا أصحاب المحال التجارية زبائنهم للمجيء إليهم، من خلال عبارات ترحيبية، منوهين بأنهم سيتخذون إجراءات لسلامة الزبائن.

وكانت الحكومة قد اتخذت عددا من الإجراءات من أجل التصدي لفايروس كورونا المستجد بمنع التنقل بين مراكز المدن وتعليق الدوام في الجهات العامة وفي المدارس والجامعات وإغلاق المراكز الرياضية والثقافية والمطاعم والمقاهي، إلا أنها سمحت قبل أيام لبعض المهن بالاستمرار في العمل.

غوغل وهواوي على خطى بطاقة أبل الائتمانية

لندن - كشف موقع تك كرنتش أن شركة غوغل تستعد لإطلاق بطاقة خصم، لتسير على خطى شركة أبل، وذلك بعد أيام من عرض شركة هواوي الصينية لبطاقة ائتمانية، مماثلة أيضا لبطاقة أبل كارد.

وذكر الموقع أن البطاقة التي تحمل علامة غوغل التجارية ستكون بطاقة خصم، بهدف مساعدة المستخدمين على إجراء المشتريات وتعقبها عبر الإنترنت ويمكن استخدامها في المتاجر التقليدية أيضا.

ويقول محللون إن المشروع جزء أساسي جديد من خدمة الدفع الإلكتروني غوغل باي الحالية، التي تقتصر حاليا على الدفع عبر الإنترنت، من خلال إضافة بطاقة خصم مادية يمكن استخدامها لمجموعة متنوعة من عمليات الشراء.

ويمكن لانتشار البطاقة على نطاق واسع أن يسمح لشركة غوغل بتتبع المدفوعات والمشتريات، إضافة إلى تزويد الشركة برؤية قيمة عن إنفاق المستهلكين.

وعلى عكس أبل كارد، التي تمتاز بأنها بطاقة ائتمان كاملة، تشير التسريبات إلى أن مشروع غوغل هو بطاقة خصم فقط، أي يتم تحميلها بالأموال قبل الإنفاق، بالتعاون مع شركاء مثل سيتي بنك وستانفورد فيدرال كريديت يونيون. ولم يذكر موقع تك كرنتش الموعد الذي تخطط غوغل فيه لإطلاق بطاقة الخصم، أو ما إذا كان الاختبار سيصل للمستخدمين.

ولم يصدر عن غوغل سوى بيان عام يشير إلى أنها تستكشف إمكانية الشراكة مع البنوك واتحادات الائتمان في الولايات المتحدة لتقديم حسابات تدقيق ذكية من خلال غوغل باي، ومساعدة عملائها على الاستفادة من الأفكار المفيدة وأدوات وضع الميزانية.

وكانت ريتشارد يوو الرئيس التنفيذي لشركة هواوي الصينية قد كشفت الأسبوع الماضي بطاقة هواوي كارد الائتمانية، التي هي أقرب إلى التقليد المباشر والدقيق لبطاقة أبل كارد.

ولم تفصح هواوي عن التفاصيل الكاملة للبطاقة، إلا أن محللين يقولون إنها تشبه إلى حدّ ما بطاقة أبل، إذ أنها ستكون مدعومة رقميا بدرجة كبيرة، ومرتبطة بخدمة الدفع الإلكتروني هواوي باي.

وسوف تعمل بطاقة هواوي عبر شركة الخدمات المالية الصينية يونيون باي، التي توفر خدمات البطاقات المصرفية. كما تدعم البطاقة تقنية المدفوعات التلامسية.

ومن المقرر أن تفرض بطاقة هواوي رسوما سنوية، مثل بطاقات الائتمان العادية، على عكس بطاقة أبل. لكن هواوي حاولت جذب المستهلكين بالإعلان عن أنها سوف تتنازل عن الرسوم السنوية خلال السنة الأولى لجميع المستهلكين. وأضافت أن الأفراد الذين سيستخدمون البطاقة فوق حدّ إنفاق معين فإن السنة الثانية ستكون مجانية أيضا.

ووعدت هواوي بمزايا ومكافآت إضافية مثل برامج استرداد النقود، إلى جانب الوصول إلى صالات كبار الشخصيات ومكافآت السفر الأخرى.

> **غوغل تسعى لتتبع المدفوعات والحصول على بيانات عن إنفاق المستهلكين**

وتعهدت بأقصى درجات حماية البيانات، خاصة في ظل المخاوف التي تثيرها الدول الغربية من تعاون الشركة مع الحكومة الصينية في التجسس.

ويرى محللون أن الإعلان عن بطاقة هواوي يهدف لمحاولة الحدّ من هيمنة أبل على السوق الصيني، خاصة بعد أن حصلت الشركة الأميركية على موافقة مبدئية من بنك الشعب الصيني لتشغيل بطاقتها في البلاد.

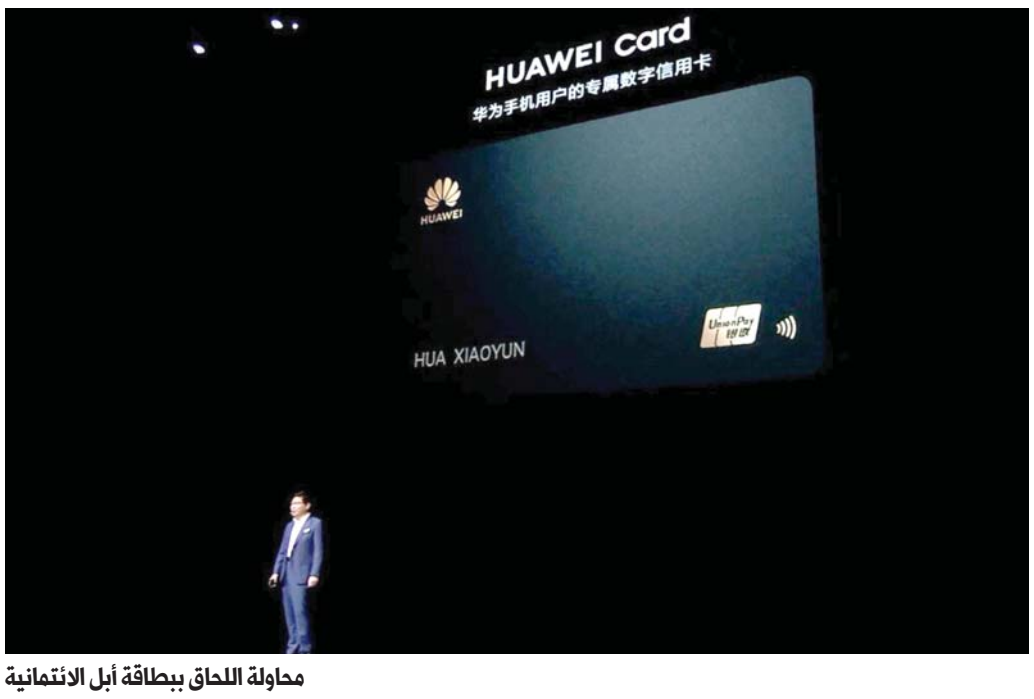

محاولة اللحاق ببطاقة أبل الائتمانية